اقتصاديات

▪ عباس الغالبي

هل نتجه إلى اقتصاد السوق ؟

بعد التغيير السياسي العاصف الذي حدث عام ٢٠٠٣ ، كان الاقتصاد العراقي إزاء مقاربتين ، الأولى أيديولوجية والثانية براغماتية ، إما أن يتجه بحسب المقاربة الأولى إلى التغيير السريع على طريقة الوصفات الجاهزة على غرار ما حدث في روسيا بعد انهيار الاتحاد السوفيتي ، أو أن يتجه إلى التغيير التدريجي على غرار ما حدث في الصين ، وما أحدثته من نمو اقتصادي كبير تجاوز في مستوياته كبريات الدول الصناعية .

وحدث ما حدث من إجراءات ترقيعية درج عليها الحاكم المدني السابق للعراق بول بريمير ، كانت بمثابة ذر الرماد في العيون ، حيث أصدر عددا من القرارات والإجراءات التي لم تؤت أكلها ولم تنعكس بشكل ايجابي على المشهد الاقتصادي ، وحتى إن البرامج الاقتصادية للحكومات المتعاقبة منذ مجلس الحكم وحتى الحكومة الحالية لم تكن واضحة المعالم وليس هنالك إستراتيجية اقتصادية تكون مدعاة لقياس مدى ملائمة المنهاج الحكومي للتشوهات التي يعاني منها الاقتصاد الوطني ، ولذلك لم يبرز جلياً اقتصاد السوق ، وظلت الحكومة هي المسيطرة على النشاط الاقتصادي بجميع حيثياته .

وما زال المشهد الاقتصادي يعاني من ضعف القاعدة الإنتاجية في القطاعين الزراعي والصناعي وانحسار شبه تام للقطاع الخاص ، وضعف الاستثمارات وتراجع الأداء لكثير من القطاعات الأخرى ، وعدم قدرة البيئة التشريعية على تحريك عجلة الإنتاج التي تعد غاية في الضرورة لاقتصاد السوق ، هذا فضلاً عن استفحال ظاهرة الوثنية النفطية ، حيث ما زالت الموازنة العامة للدولة تعتمد على ما نسبته أكثر من ٩٠٪ على النفط كمصدر تمويل وحيد ، مع الإشارة إلى أن الاقتصاد الوطني يمتلك من المقومات ما يجعل مصادر التمويل متعددة ، وهذا ما ينسجم مع فضاءات السوق ، لكن عدم وجود الإرادة الحقيقية وغياب الرؤى المناسبة يجعل مصدر التمويل مقتصراً على النفط فقط .

وان الاستمرار بهذا النهج سيجعل الاقتصاد أكثر تشوهاً وغير قادراً على معالجة الاختلالات الموجودة فيه مع سطوة القرار السياسي على القرار الاقتصادي وغياب البرامج الجادة ، مع التنويه إلى أن الموازنات السنوية لا يمكنها أن تعالج الحاجات الملحة للقطاعات الاقتصادية والخدمية كافة ، ما يتطلب الاعتماد بشكل جاد على الخطط التنموية متوسطة المدى مع المعالجات الحقيقية للمشكلات التي أشرنا إليها ، مع ضرورة الاتجاه إلى حيثيات اقتصاد السوق بتأن وعناية وبشكل تدريجي ، وليس بشكل ارتجالي يترجم على شكل إجراءات مرحلية لا تعتمد العمل المؤسساتي .

مختصون لـ (المدى) : مليارا دولار ثمن تعطيل العاصمة

قـــرارات ارتجـالـيـة تـكـلـف الـبـلاد خـسـائـر فـادحـة

□ بغداد /احمد عبد ربه

قدر خبير اقتصادي حجم الخسائر التي تعرض لها البلد جراء انعقاد القمة العربية في بغداد بمليارين دولار.

وقال الخبير الاقتصادي ماجد الصوري لـ (المدى) : إن حجم الخسائر التي تعرض لها اقتصاد البلد جراء الإجراءات التي اتخذتها الحكومة بشأن انعقاد القمة العربية في بغداد من غلق الأسواق والطرق لمدة عشرة أيام، مشيراً إلى أنها تجاوزت حاجز المليارين دولار ، مبيناً أن هذه الإجراءات كانت ارتجالية ولم تؤخذ بنظر الاعتبار النتائج السلبية المترتبة جراء تعطيل الحياة العامة لمدة أسبوع في البلد.

وأضاف الصوري : إن عدد العاملين بالبلد من القطاعين العام والخاص يقدر بـ١٠ ملايين عامل ودخل الفرد الواحد قد يتجاوز الـ٢٠ دولار ما نتج عنه خسارة تقدر بمليارين دولار جراء هذا التعطيل الكامل، فضلاً عن المبالغ التي صرفتها الدولة كمستحقات للقمة والتي تجاوزت الـ٥٠٠ مليار دولار حسب تصريحات المسؤولين.

ولفت إلى وجود ضياع كبير لتقاليد العمل في البلاد، موضحاً أن الأخير يستهلك أكثر من أن ينتج ، مؤكداً على ضرورة تهيئة العمل بالمجال الصناعي وإصدار القوانين اللازمة للنهوض بالتنمية الاقتصادية والتخلص من الترهل والبطالة الموجودة.

إلى ذلك دعا نائب محافظ البنك المركزي مظهر محمد صالح إلى ضرورة تشريع قانون خاص بالعطل ، واصفاً إياها بالخطر على الاقتصاد الوطني بشكل عام .

وقال صالح لـ (المدى) : إن معظم دول العالم تحدد العطل خلال السنة بقانون ، ناهيك عن الظروف التي تحصل كالكوارث الطبيعية أو الحروب ، ما يستوجب منها إعلان عطلة لفترة معينة.

في غضون ذلك أكدت عضو اللجنة الاقتصادية في مجلس النواب ناهدة الدايني على تحمل البلد خسارة اقتصادية كبيرة نتيجة الإجراءات المتبعة من قبل الحكومة أثناء انعقاد القمة العربية في بغداد ، لافتةً إلى أن أرقام الخسائر التي أعلنتها الحكومة غير واقعية .

وقالت الدايني لـ (المدى) إن هذا التعطيل ألقى بظلاله سلباً على المستوى المعيشي للمواطنين أصحاب الدخل المحدود من خلال ارتفاع المواد الغذائية جراء القطوعات التي تعرضت لها الشوارع، مبينةً أن السوق المحلية تتأثر بالأحداث السياسية المرتبطة بالأسواق المجاورة ، فضلاً عن تعطيل الهواتف النقالة الذي شمل معظم محافظات العراق.

وأضافت الدايني : إن زيادة العطل تؤثر على الاقتصاد بشكل كبير جداً لأن اغلب المواطنين يعيشون دون مستوى خط الفقر.

ودعت الحكومة إلى أن تضع في حساباتها هؤلاء الفقراء مشيرة إلى ضرورة أن تأخذ بنظر الاعتبار وضع خطط كفيلة ومدروسة أثناء تعرض البلد إلى مثل هذه المناسبة .

إلى ذلك قال رئيس هيئة الأوراق المالية عبد الرزاق السعدي لـ(البغدادية نيوز) أن تنظيم العطل الرسمية ضرورة لأنها تحدث إرباكاً اقتصادياً للمستثمرين بشكل خاص لكن الموضوع لا يعد ضمن الأولويات الاقتصادية للحكومة" على حد قوله.

وأضاف السعدي أن تعطيل النشاطات الاقتصادية بسبب العطلة التي أقرتها الحكومة بسبب القمة العربية هي حالة استثنائية وقد تحدث في بلد أخر".

وشهدت أسواق بغداد ارتفاعا ملحوظا بأسعار الفواكه والخضراوات قبيل وخلال انعقاد مؤتمر القمة العربية نتيجة الاختناقات المرورية المتزايدة والتي تعطل حركة النقل وكثرة العطل والتلميح بفرض حظر تجوال يسبق عقد القمة ما زاد إقبال المواطنين على الشراء والخزن تحسبا لأي طارئ.

وأبدى مواطنون في مناطق مختلفة من بغداد استياءهم من ارتفاع أسعار الفواكه والخضراوات برغم بدء فصل الربيع الذي عادة ما تنخفض خلاله الأسعار لتزايد الإنتاج المحلي، متهمين الحكومة بعدم وضعها سياسة اقتصادية في البلد.

العراقيـون ضـحايا فكين مفترسـين : غـلاء العقار وإهمـال الدولة

□ بغداد / نوري صباح

كما تتوالد الحكايات في ألف ليلة وليلة، الواحدة من جوف الأخرى، بالنسق ذاته، تتوالد الأزمات في العراق، ولا تشذ عن ذلك أزمة العقارات والسكن التي يقاسيها العراقيون منذ سنين عديدة، فليست هي سوى محطة في طريق الأزمات الطويل، قبلها محطة قادت إليها، وبعدها محطة تُوصِل إليها

عمارة سكنية .. ارشيف

غير أن ضياء حمدان، وبطريقة لا تخلو من التهكم، يستدرك على هذا الوصف بأن "ألف ليلة وليلة شيء ممتع بينما أزماتنا ومشاكلنا شيء مقرف للغاية"، ويعمل السيد حمدان -ولا يبدو كمن تجاوز الثلاثين قبل عامين- في فضائية "العراقية" شبه الرسمية منذ ثلاث سنوات، وبرغم أن معارفه والمقربين منه ينظرون إليه بعين الحسد لما يتقاضاه من مرتب جيد في وظيفة على ملاك وزارة الإعلام، فيها من "الكاريزما والبريستيج" الشيء الكثير، إلا انه لم يستطع حتى الآن أن يؤجر -ولو- منزلا بسيطا يستقل فيه مع عائلته الصغيرة، فضلا عن التفكير في شراء واحد مهما كان متواضعا "تزوجت منذ سنتين ولي بنت واحدة (شموسة) أجمل طفلة في العراق والدول المجاورة" يستمر في حديثه عابثا مرة وملتاعا أخرى "إنني أتعثر بقطع الأثاث وعرائس (شمس) في غرفة نومنا ذات المساحة المضحكة المبكية (٥×٤)" ويعيش السيد حمدان مع أبويه وثلاثة إخوة وأختين في مدينة الصدر في دار (نصف قطعة) متهالكة قديمة لا تتعدى مساحتها ٦٠ مترا مربعا، يشغل هو وزوجته وابنته الغرفة الأكبر (ماستر روم)! ويتوزع الآخرون فوق الأربعين مترا مربعا المتبقية "وهي مساحة بالكاد اتسعت لغرفتين صغيرتين نستخدم إحداهما كغرفة استقبال في حال قدوم ضيوف أو زائرين"على حد قوله.

وكان المتحدث باسم هيئة استثمار بغداد ثائر الفيلي قد أوضح في تصريح لإحدى الإذاعات في وقت سابق أن "أسعار العقار أو الاستئجار في بغداد إذا ما قورنت بالأسعار في العاصمة اليابانية طوكيو المتنعمة بأحدث الخدمات فسنجد أنها أغلى وبفارق مهول وكبير"، وأكد الفيلي أن "سعر العقار لا يتناسب مع دخل الفرد العراقي الذي يصل إلى نحو خمسة آلاف دولار سنويا".

وفي مكتب دلالية عقارات صغير يجلس قاسم الشمري، والملل باد على ملامحه "السوق بطيئة جدا،لم أبع أو أؤجر أي بيت أو شقة منذ حوالي أسبوعين"ويعلل الشمري كساد السوق قائلا لـ"المدى" "الإجراءات الأمنية المشددة والزحامات الهائلة بسبب التحضيرات للقمة العربية قطعت أرزاقنا فليس بالإمكان أن يتنقل الناس بين منطقة وأخرى في بغداد لمعاينة منزل هنا او شقة هناك"، ويتابع الشمري الذي يعمل في هذا المجال منذ سنين،ملقيا بعض الضوء على الأسعار "لم يعد بمقدور الموظف البسيط أن يشتري أو يؤجر بيتا فالأسعار خيالية ،بيت بسيط بمساحة ١٠٠ متر في منطقة شعبية لا يقل سعره عن ٢٠٠ مليون دينار شراءً،و ٣٠٠ ألف دينار شهريا في حالة استئجاره".

ويقول عبد الإله الحاج بيرغ الذي عمل لسنوات أستاذا للاقتصاد في المستنصرية "كلما نُفض الغبار عن ملف أزمة السكن الكاتمة للأنفاس والتصاعد المحموم في معدلات قيم العقار والإيجار، تستعر جولة جديدة من تراشق التهم والإنحاء باللائمة من كل على الآخر، بين الجهات المعنية بهذا المفصل السياجتماعي -وكذلك- السيكو اقتصادي، في الآن ذاته".

ويُذكر أن محافظ بغداد صلاح عبد الرازق قد اتهم في وقت سابق وزارة الإعمار والإسكان في تصريح لوكالة كل العراق (أين) بالتقصير بشأن انجاز مشاريع إسكانية للمواطنين.

ومن جانبها حملت وزارة الإعمار والإسكان محافظة بغداد التقصير في أزمة السكن،مؤكدة أن تصريحات محافظ بغداد تنطبق على مجلس المحافظة وليس على الوزارة.

ثم وهو يشعل التبغ في غليونه وقد انطفأ أكثر من مرة خلال الحديث، يضيف الحاج بيرغ، من وراء غيمة دخان صغيرة نفثها للتو "التنصل من المسؤولية والبحث الدائم عن آخر لتحميله وزر المأساة -ما يجري الآن بين قوسين- سمة لازمت الفعل السياسي منذ سقوط الصنم حتى يوم الناس هذا".

ويرى بيرغ أن الحل يكمن في إفساح المجال أمام الاستثمار في هذا القطاع الحيوي المهم، ورصد تخصيصات مالية هائلة لمشاريع الإسكان، بالإضافة إلى توزيع قطع أراض على المواطنين مع قروض عقارية مناسبة "كلا حسب استحقاقه وحاجته الفعلية" على حد قوله.

وبدا كمن يقاوم كابوسا مفاجئا وهو يقول"مع التوقعات المرعبة التي ترجح بأن عدد سكان العراق سيبلغ نحو ٥٠ مليون نسمة بحلول عام ٢٠٢٠، بالإمكان جدا تصور حجم الكارثة إذا ما استمر التعاطي مع المشكلة على النحو ذاته من الإهمال وغياب الإستراتيجية اللازمة للحل أو تغييبها عمدا لاعتبارات سياسية وشخصية".

وبرغم أن قانون الاستثمار رقم (١٣) لعام ٢٠٠٦ منح مزايا وتسهيلات كبيرة للمستثمرين في قطاع الإسكان، كما تشير صحيفة كريستيان ساينس مونيتر، إلا أن الاستثمار الأجنبي لا يزال متوجسا من دخول السوق العراقي.

ووفقا لدراسات وإحصائيات أعدت في هذا السياق فإن العراق بحاجة إلى خمسة ملايين وحدة سكنية حاليا وهي في تزايد مادامت عملية البناء شبه متوقفة والحكومة عاجزة عن إيجاد الحلول.

الشيخ جمال عباس الذي بصدد الانتهاء من تأليف كتاب عن الأوقاف الدينية وعلاقتها بأزمة العقارات والسكن يقول لـ"المدى" إن "ارتفاع أسعار العقارات في مدينته سببه تدفق اليهود بأسماء مستعارة وجوازات مزورة، بعد عام ٢٠٠٣ ، من خارج العراق وبأعداد كبيرة الى مدينة كركوك لشراء الأراضي والدور السكنية والمزارع في المدينة وضواحيها بخمسة أضعاف ثمنها الأصلي"، عازيا ذلك الى "الذكرى المؤلمة التي تمثلها كركوك في الذاكرة الجمعية اليهودية" ويضيف الشيخ عباس موضحا وقد وثق ذلك في كتابه آنف الذكر"انه وبعد أن دمر القائد العراقي نبوخذنصر دولة إسرائيل عام ٥٧٦ قبل الميلاد،ساق ٥٠ ألف يهودي أسيرا الى العراق فيما يعرف بـ"السبي البابلي"، وفي طريق عودته الى بابل سخرهم لتشييد قلعة كركوك وذلك بنقل التراب والأحجار من المناطق القريبة منها" ويتابع الشيخ قائلا "وبعد الانتهاء من بناء القلعة أمر ببناء سرداب قرب بابها ورمى فيه بعض الأسرى اليهود وطمره عليهم وكان بضمنهم النبي دانيال".

نزاع على المدفوعات يوقف صادرات نفط اقليم كردستان

□ ترجمة عبد الخالق علي
□ عن : نيويورك تايمز

في آخر تصادم بين حكومة إقليم كردستان والحكومة المركزية حول الحقوق المتعلقة بالنفط، أوقف إقليم كردستان يوم الأحد الماضي صادراته النفطية، متهما الحكومة المركزية في بغداد بالفشل في دفع مستحقات شركات النفط العاملة في الإقليم مثل شركة (دي ان او) النرويجية.

هذا الخلاف يثير التوترات في نزاع اكبر بين عرب العراق وكرده حول المناطق المتنازع عليها والاستقلال السياسي والنفط ، مما صار سمة من سمات العراق منذ مغادرة آخر القوات الاميركية البلاد في كانون الأول الماضي .تقول بغداد إن الحكومة المركزية هي الوحيدة التي تمتلك حق تصدير النفط، بينما تقول حكومة الإقليم إن لها الحق في إدارة شؤون البترول في إقليمها . صرحت وزارة الموارد الطبيعية في إقليم كردستان قائلة "بعد التشاور مع الشركات المنتجة قررت الوزارة إيقاف صادرات النفط حتى إشعار آخر، فالمدفوعات المستحقة للشركات متأخرة لمدة عشرة أشهر، و لم تصرح السلطات الاتحادية بموعد الدفع ". من جانبها قالت الحكومة المركزية إن عقود استكشاف النفط والغاز الموقعة مع إقليم كردستان غير قانونية. وتقول حكومة الإقليم أنها استلمت مدفوعات تبلغ قيمتها الإجمالية ٥١٤ مليون دولار فقط وكانت آخر دفعة في مايس ٢٠١١ .في السابق كانت حكومة بغداد تدفع للشركات العاملة في كردستان عن تكاليف استكشاف واستخراج النفط بناء على اتفاق مؤقت . وتقول بغداد أنها وافقت على دفع ما قيمته ٥٦٠ مليون دولار إلى منتجي النفط في إقليم كردستان وهي بانتظار التدقيق النهائي لها .

في الأسبوع الماضي صرحت حكومة الإقليم بأنها قلصت صادرات النفط إلى ٥٠ ألف برميل يوميا بسبب النزاع حول المدفوعات، بينما تقول الحكومة العراقية أنها كانت تستلم ما معدله ٧٠ – ٧٥ ألف برميل في اليوم من كردستان ، لكنها منذ بداية هذا العام لم تستلم أكثر من ٦٥ ألف برميل في اليوم الواحد .تصاعدت التوترات بين بغداد وإقليم كردستان منذ شهر تشرين الأول عندما أعلنت شركة اكسون موبيل الأميركية عن صفقة لاستكشاف النفط في الإقليم، حينها حذرت بغداد من أن الشركة تجازف باتفاقياتها مع الحكومة المركزية .مازال النواب العراقيون يساومون على قانون للنفط المقصود منه أن يحدد الجهة التي تسيطر على حقول النفط وعلى الإيرادات، مما يخلق إطارا قانونيا أكثر صلابة بالنسبة للشركات العاملة في هذه الدولة من دول الاوبك. ومن اجل تسليط الضوء على التوترات الخاصة باستثمارات المستقبل ، فقد منعت الحكومة المركزية الشركات العاملة في كردستان من المشاركة في جولة التراخيص الرابعة المخطط لها هذا العام والتي تشمل ١٢ استكشافا جديدا .يأتي النزاع حول المدفوعات المتأخرة بينما تحاول حكومة الشراكة الوطنية أن تنهي أسوأ أزماتها السياسية منذ تشكيل الحكومة قبل أكثر من عام وهي أزمة نائب رئيس الجمهورية طارق الهاشمي الذي لجأ إلى إقليم كردستان لاتهامه بإدارة عمليات إرهابية مما زاد من التوترات بين الحكومتين .ثلث النفط المستخرج في شمال العراق تتم تصفيته محليا من اجل الاستخدام المحلي بسبب تأخر حكومة بغداد عن الدفع مقابل النفط الخام الذي يتم ضخه في الأنبوب الرئيسي إلى تركيا وكذلك بسبب تقليصها تكاليف المنتجين .يمتلك العراق واحدا من اكبر احتياطات النفط في العالم، وقد وقعت بغداد عقودا بملايين الدولارات مع كبريات شركات النفط العالمية. لكن بعد أن وافقت شركة اكسون موبيل على توقيع عقود مع إقليم كردستان، فإن هناك شركات عملاقة أخرى، مثل شركة توتال الفرنسية، تنظر في توقيع عقود مع الإقليم .أحلامهم..دارٌ فوق مئة متر مربع